

60% نسبة المكون المحلى فى صناعى السيارات والتليفزيونات

دراسات جادة لتلافى سلبيات الشراكة مع أوروبا

□ كتبت - فاطمة احسان:

كشفت الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية عن وجود اتجاه لرفع نسبة المكون المحلى فى صناعى السيارات والتليفزيونات بنسبة 60% مشيرا الى ان انخفاض المكون المحلى حاليا الى نسبة 40% يمثل استثناء مؤقتا وغير مقبول لذلك فانه تقرر الغاء قرار التحفيض لترشيد لاستثمارات الصناعية التى تحول من البنوك وتمتص سيولة يمكن توجيهها لاستثمارات تمثل اضافة حقيقية للاقتصاد القومى.

وأعلن الرفاعى ان قرارات مهمة سيتم إصدارها للسيطرة على ما أسماه بالفوضى الحالية فى الاستثمار الصناعى والتى أدت الى توجيه استثمارات هائلة الى صناعات غير مطلوبة وغير قادرة على المنافسة عالميا.

وأوضح ان الحكومة وان كانت لا تتدخل فى قرارات الاستثمار اعمالا لأليات السوق الحرة والشفافية الكاملة وتشجيعا لزيادة نمو الصادرات والاستثمارات الصناعية باعتبارها إحدى الركائز المهمة للسياسة المصرية فى تحقيق التوازن لميزان المدفوعات.. الا ان ذلك أدى الى وجود خطوط انتاج وفوائض

كبيرة عاطلة لتشكل بذلك ظاهرة تستحق الانتباه والتصحيح. وتعد صناعة السيارات فى مصر احد الامثلة الصارخة على خلل التصنيع حيث تتمتع هذه الصناعة بميزات جمركية هائلة وصلت الى حصول المنتج على إعفاءات بنسب متفاوتة لمجرد تركيب كاسيت السيارة ونتيجة هذه السياسة اصبحت هذه الصناعة اقل كثيرا مما يمكن ان تطلق عليه صناعة تجميعية خاصة بعد صدور قرار استثنائى بتخفيض نسبة المكون المحلى بها الى 40% بدلا من 60% فوصل عدد الشركات للنتيجة الى 16 شركة وفى الطريق شركات أخرى كثيرة يعاد حاليا النظر بها.. بعد ان وصلت نسبة الطاقات العاطلة بها الى 60%.

وأضاف د. مصطفى الرفاعى.. ان الوزارة أعدت دراسة كاملة حول الطاقات العاطلة فى صناعات عديدة واتضح منها خطورة وضعها.. ومنها ان حرية الاستثمار بدون مخطط صناعى معلن ومحدث تؤدي الى طاقات غير مستغلة واستثمارات غير

ومثلها للثلاث الخشبى والرخام والجرانيت 65%.

وأكد الوزير خلال لقائه أمس مع أعضاء شعبة المحررين الاقتصاديين ومركز القاهرة للدراسات الاقتصادية ان الوزارة أعدت قائمة أولية لصناعات يعزى ترشيحها للنمو والتطوير ومنها الغزل والنسيج - صناعة بعض الالياف الصناعية - الورق - تدوير الورق المستعمل - الصناعات الغذائية - زيوت الطعام - الادوية من الاعشاب الطبية - مواد البناء - مكونات السيارات وصناعة البتروكيماويات والبلاستيك - الصناعات التعدينية - الجلود ومنتجاتها - المواد عالية التقنية - الصناعات الالكترونية - التعبئة والتغليف.

وتطرق وزير الصناعة د. مصطفى الرفاعى الى واقع الصناعة المصرية ومستقبلها فى ظل اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية وكشف الوزير عما تضمنه الاجتماع الوزارى المهم الذى عقد أمس الاول وتم خلاله عرض تقرير مفصل كمي



مصطفى الرفاعى

مطلوبة وظهور ما يمكن ان نطلق عليه عشوائيات صناعية. وفى مجالات سيارات الركوب والنقل والأتوبيس طاقاتها العاطلة تتراوح بين 60% و 50% الاجهزة المنزلية «ثلاجات - غسالات - افران» 40% والبويات 50%

وتغلبى لاثار اتفاقية المشاركة الأوروبية على الصناعة المصرية وتضمن التقرير عدد المصانع التى ستغلق والنقص المتوقع فى الناتج القومى الصناعى والاستثمارات المطلوبة التنموية لإنشاء مصانع بديلة فى مجالات أخرى.. والاعتمادات المطلوبة لتحقيق القدرة التنافسية لما سيتبقى من صناعات وبرامج تحديثها.

ورغم ان الوزير لم يعلن عن ارقام محددة لاثار السلبية لتطبيق هذه الاتفاقية الا انه حذر فى نفس الوقت من الابعاء المالية التى ستنتجها نتيجة انضمام عدد كبير من العاملين الى سوق العمل نتيجة تقديم عملهم بسبب هذه الاتفاقية والتعويضات المالية اللازمة لهم.

ومن جانبه كشف المهندس سيد عبد القادر وكيل اول وزارة الصناعة ان قدرات تطوير الصناعة المصرية الحالية ان لم تكن منعقدة فهى متواضعة للغاية.. وهذا يضعنا فى موقف لا نحسد عليه فى مجال المنافسة العالمية فى ظل اتفاقيات اقليمية. ولذلك يجب تشجيع وزيادة قدرة القطاع الخاص المصرى على ان يتطور ويوجد تكنولوجيا خاصة به تمكنه من المنافسة وزيادة قدرات الصادرات الصناعية المصرية.